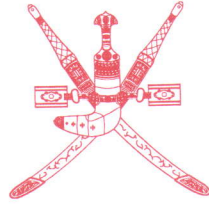


Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عمان
وزارة المالية
مسقط

منشور

رقم (١٧) لعام ٢٠١٧ م

بشأن قواعد إعداد ميزانية عام ٢٠١٨ م لوحدات الدفاع والأمن

الموقر	معالي الفريق أول وزير المكتب السلطاني
الموقر	معالي السيد الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع
الموقر	معالي الفريق رئيس جهاز الأمن الداخلي
الموقر	معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك
المحترم	اللواء الركن قائد الحرس السلطاني العماني

تحية طيبة وبعد،،،

إستناداً على نص المادة (٢٢) من القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٤٧) بتاريخ (١٩٩٨/٧/٢٦ م)، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ م وعرضها على مجلس عمان في الوقت المحدد.

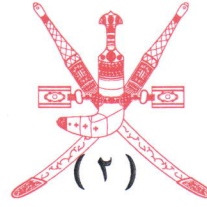
يسر وزارة المالية إصدار منشور الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ م، ويأتي إعداد تقديرات ميزانية العام القادم في ظل توقع استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة تقل عن المستوى اللازم لتغطية الإنفاق العام، الأمر الذي يتطلب الاستمرار في مراجعة أوجه الإنفاق وترتيب الأولويات والعمل على إعداد تقديرات الميزانية بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية والمالية العالية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والتي تعبر عن برامج الحكومة لتحقيق أفضل استخدام للموارد المالية العامة وتوجيهها بما يحقق أفضل وأكبر نفع لمختلف فئات المجتمع.

Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عمان
وزارة المالية
مسقط

وتتمثل الأسس الرئيسية لإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م بالآتي:

- (١) الإستمرار في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام وضمان استدامته من خلال تنفيذ كافة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن.
- (٢) التكيّف بالمخصصات المالية المتاحة وعدم افتراض أي توسع يؤدي إلى زيادة المخصصات المالية في عام ٢٠١٨م مع ضرورة مراجعة كافة أوجه الصرف خاصة بما يتعلق بمخصصات الرواتب والأجور.
- (٣) رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية في جملة الإيرادات الحكومية.
- (٤) تجنب المساس بالخدمات الحكومية الأساسية مثل خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والضمان الإجتماعي.
- (٥) إعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتريث في تنفيذ المشروعات غير الملحة.
- (٦) الاهتمام بمخصصات الصيانة للحفاظ على الإنجازات التنموية المحققة على مدار العقود الماضية.
- (٧) التأكيد على ان الكفاءة الاقتصادية يجب ان تكون معياراً رئيسياً يحكم إعداد الوزارات والجهات الحكومية لمشروع ميزانياتها.
- (٨) رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة والتأكيد على الحوكمة الجيدة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- (٩) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من تعجيل تنفيذ عدد أكبر من المشروعات دون اختلال التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي.
- (١٠) اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتقليل عجز الميزانية العامة للدولة واحتواءه ضمن المستويات الآمنة.

Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عمان
وزارة المالية
مسقط

عليه وتحقيقاً لأهداف وأسس الموازنة العامة نرجو إعداد تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية لعام ٢٠١٨م لوحدات الدفاع والأمن أخذاً في الإعتبار التوجيهات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - المنقولة بموجب خطاب معالي الفريق أول وزير المكتب السلطاني رقم ١٤٨٢٩٤٩/ز بتاريخ ١٣ رجب ١٤٣٧هـ الموافق ٢١ إبريل ٢٠١٦م في ترشيد الإنفاق بالأجهزة العسكرية والأمنية، والمنشورات المالية الصادرة من قبل وزارة المالية والتي تحث على الإستمرار في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق وضمان إستدامته من خلال تنفيذ كافة الإجراءات التي إتخذتها الحكومة في هذا الشأن على أن يتم تبويب تقديرات الإنفاق وفق البنود التالية:

(أ) رواتب وأجور وبدلات.

(ب) مصروفات تشغيلية جارية على أن يتم إدراج المصروفات التالية بشكل منفصل:

< قطاع التعليم (مصروفات التعليم الداخلي بالكليات والمعاهد - البعثات الخارجية للموظفين).

< قطاع الصحة (المصروفات التشغيلية للمستشفيات والعيادات القائمة حالياً وتكلفة العلاج بالخارج).

< قطاع النقل (إنشاء وشق الطرق).

< المساعدات الاجتماعية.

< القروض الإسكانية.

(ج) المصروفات الرأسمالية:

< كشف يوضح تكلفة المشاريع المستمرة، وسيولتها خلال عام ٢٠١٨م.

مرفق كشف رقم (١) يوضح تفاصيل المصروفات الفعلية للبنود الواردة أعلاه للأعوام (٢٠١٤ - ٢٠١٧م) بالإضافة إلى تقديرات عام ٢٠١٨م، كما نرفق كشفين رقمي (٢) و(٣) يوضحان مصروفات التعليم والتدريب والدرجة ضمن ميزانيات كل وحده من وحدات الدفاع والأمن وكذلك المصروفات التشغيلية للمستشفيات والعيادات الطبية.

Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عُمان
وزارة المالية
مسقط

بناءً عليه فإننا نرجو من كافة الوحدات إعداد تقديرات ميزانياتها لعام ٢٠١٨ م واعتمادها من قبل رئيس الوحدة وموافاتها بها في أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز موعد أقصاه ٢٠١٧/٧/٣١ م حتى يتسنى إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٨ م في الوقت المحدد تمهيداً لعرضها على مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة وموافاة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بها خلال شهر سبتمبر ومن ثم استكمال باقي إجراءات التصديق على الميزانية العامة للدولة.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في : ١٩ / ٩ / ١٤٣٨ هـ
الموافق : ١٤ / ٦ / ٢٠١٧ م

منشور
رقم (١٢) لعام ٢٠١٧ م
بشأن قواعد إعداد ميزانية عام ٢٠١٨ م لوحدات الدفاع والأمن

الموقر	معالي الفريق أول وزير المكتب السلطاني
الموقر	معالي السيد الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع
الموقر	معالي الفريق رئيس جهاز الأمن الداخلي
الموقر	معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك
المحترم	اللواء الركن قائد الحرس السلطاني العماني

تحية طيبة وبعد،،،

إستناداً على نص المادة (٢٢) من القانون المالي الصادر بالرسوم السلطاني رقم (٩٨/٤٧) بتاريخ (١٩٩٨/٧/٢٦ م)، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ م وعرضها على مجلس عمان في الوقت المحدد.

يسر وزارة المالية إصدار منشور الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ م، ويأتي إعداد تقديرات ميزانية العام القادم في ظل توقع استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة تقل عن المستوى اللازم لتغطية الإنفاق العام، الأمر الذي يتطلب الاستمرار في مراجعة أوجه الإنفاق وترتيب الأولويات والعمل على إعداد تقديرات الميزانية بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والتي تعبر عن برامج الحكومة لتحقيق أفضل استخدام للموارد المالية العامة وتوجيهها بما يحقق أفضل وأكبر نفع لمختلف فئات المجتمع.

وتتمثل الأسس الرئيسية لإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م بالآتي:

- (١) الإستمرار في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام وضمان استدامته من خلال تنفيذ كافة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن.
- (٢) التكيف بالمخصصات المالية المتاحة وعدم افتراض أي توسع يؤدي إلى زيادة المخصصات المالية في عام ٢٠١٨م مع ضرورة مراجعة كافة أوجه الصرف خاصة بما يتعلق بمخصصات الرواتب والأجور.
- (٣) رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية في جملة الإيرادات الحكومية.
- (٤) تجنب المساس بالخدمات الحكومية الأساسية مثل خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والضمان الإجتماعي.
- (٥) إعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتراث في تنفيذ المشروعات غير الملحة.
- (٦) الاهتمام بمخصصات الصيانة للحفاظ على الإنجازات التنموية المحققة على مدار العقود الماضية.
- (٧) التأكيد على ان الكفاءة الاقتصادية يجب ان تكون معياراً رئيسياً يحكم إعداد الوزارات والجهات الحكومية لمشروع ميزانياتها.
- (٨) رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة والتأكيد على الحوكمة الجيدة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- (٩) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من تعجيل تنفيذ عدد أكبر من المشروعات دون اختلال التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلى.
- (١٠) اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتقليل عجز الميزانية العامة للدولة واحتواءه ضمن المستويات الآمنة.

عليه وتحقيقاً لأهداف وأسس الموازنة العامة نرجو إعداد تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية لعام ٢٠١٨ م لوحدات الدفاع والأمن أخذاً في الإعتبار التوجيهات السامية لولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - المنقولة بموجب خطاب معالي الفريق أول وزير المكتب السلطاني رقم ١٤٨٢٩٤٩/ز بتاريخ ١٣ رجب ١٤٣٧ هـ الموافق ٢١ إبريل ٢٠١٦ م في ترشيد الإنفاق بالأجهزة العسكرية والأمنية، والمنشورات المالية الصادرة من قبل وزارة المالية والتي تحث على الإستمرار في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق وضمان إستدامته من خلال تنفيذ كافة الإجراءات التي إتخذتها الحكومة في هذا الشأن على أن يتم تبويب تقديرات الإنفاق وفق البنود التالية:

(أ) رواتب وأجور وبدلات.

(ب) مصروفات تشغيلية جارية على أن يتم إدراج المصروفات التالية بشكل منفصل:

- < قطاع التعليم (مصروفات التعليم الداخلي بالكليات والمعاهد - البعثات الخارجية للموظفين).
- < قطاع الصحة (المصروفات التشغيلية للمستشفيات والعيادات القائمة حالياً وتكلفة العلاج بالخارج).
- < قطاع النقل (إنشاء وشق الطرق).
- < المساعدات الاجتماعية.
- < القروض الإسكانية.

(ج) المصروفات الرأسمالية:

< كشف يوضح تكلفة المشاريع المستمرة، وسيولتها خلال عام ٢٠١٨ م.

مرفق كشف رقم (١) يوضح تفاصيل المصروفات الفعلية للبنود الواردة أعلاه للأعوام (٢٠١٤ - ٢٠١٧ م) بالإضافة إلى تقديرات عام ٢٠١٨ م، كما نرفق كشفين رقمي (٢) و(٣) يوضحان مصروفات التعليم والتدريب والدرجة ضمن ميزانيات كل وحده من وحدات الدفاع والأمن وكذلك المصروفات التشغيلية للمستشفيات والعيادات الطبية.

(٤)

بناءً عليه فإننا نرجو من كافة الوحدات إعداد تقديرات ميزانياتها لعام ٢٠١٨ م واعتمادها من قبل رئيس الوحدة وموافاتها بها في أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز موعد أقصاه ٢٠١٧/٧/٣١ م حتى يتسنى إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٨ م في الوقت المحدد تمهيداً لعرضها على مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة وموافاة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بها خلال شهر سبتمبر ومن ثم استكمال باقي إجراءات التصديق على الميزانية العامة للدولة.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في : ٩ / ٩ / ١٤٣٨ هـ
الموافق : ٧ / ٤ / ٢٠١٧ م

